



2012-02-14

روزيت فاضل

"تامبوس" يعدّ "بني تحتية" لضمان الجودة هل الجامعات اللبنانية جاهزة للمشروع؟

يعمل برنامج "تامبوس" الممول من الاتحاد الأوروبي بعنوان "نحو الهيئة اللبنانية لضمان الجودة" على اعداد "البنى التحتية" التنظيمية لعودة "النبض" الى "الهيئة اللبنانية لضمان الجودة". أما "القيمة المضافة" للمشروع الجديد فتكمن في سعيه الى ادخال قطاع التعليم العالي في لبنان ومعظم جامعاته الخاصة في المناخ الاكاديمي العالمي الجديد الذي انتقل من معادلة التنافس الاكاديمي الى "استحقاق" تعزيز جودة التعليم العالي وتطويرها في الصروح الجامعية.

هل الجامعات اللبنانية جاهزة للتحدي الذي يهدف اليه هذا المشروع؟ لعل الجواب في عهدة أهل الدار والمسؤولين الرسميين في لبنان. لكن من الواضح أن شركاء المشروع المحليين والاوروبيين سيجمعون منتصف الشهر المقبل للبدء في دراسة بعض الاطر التنظيمية لهذا المشروع الذي تستمر فصوله للسنتين المقبلتين.

في التفاصيل أن حفل اطلاق هذا البرنامج جرى في جامعة البلمند "أم الصبي" للمشروع. فقد حددت ادارة الجامعة في بيان صادر عنها أن "المشروع، البالغة كلفته 634554 أورو، يهدف الى اعداد الارضية لـ"الهيئة اللبنانية لضمان الجودة" عبر تحديد مجموعة من المعايير والاجراءات الخاصة ذات الصلة وتدريب الخبراء اللبنانيين على تقويم البرامج والمؤسسات والمشاركة المسؤولة في التقويم التجريبي لعدد من المؤسسات الجامعية".

العين الثالثة

ويشير البيان الى "أن المشروع يضم مجموعة من عشرين شريكا، 12 من لبنان، بينهم وزارة التربية والهيئة اللبنانية للعلوم التربوية والجامعة اللبنانية، و9 جامعات خاصة، و8 شركاء أوروبيين من بينهم وكالتان لضمان الجودة في كل من فرنسا واسبانيا و6 مؤسسات أكاديمية".

يقول مدير المشروع الدكتور شفيق مقل من جامعة البلمند لـ"النهار" إن هذا البرنامج يصبو الى "إعداد النظم لتحريك عجلة الهيئة الوطنية اللبنانية لضمان الجودة الذي وضع قانون لانشائها وهو قيد المناقشة في مجلس الوزراء".

وتوقف عند الخطوات التنفيذية للمشروع وتتمثل في وضع تقرير لمضمون التعليم العالي وبعض النماذج لضمان الجودة فيه وصولا الى تدريب مجموعة من الخبراء من خلال ورش محلية وخارجية تشرف عليها وكالات لضمان الجودة في أوروبا على الوسائل الحديثة المتبعة لتقويم وضع الجامعات ورصد مدى نجاحها او اخفاقها اداريا واكاديميا او حتى من حيث توفيرها المختبرات الحديثة وغيرها من المقومات لنجاح الجامعة.

وبالنسبة اليه، ان الخطوة التالية للبرنامج تكمن في رفع هذا التقرير المعد من الخبراء للجهات الرسمية التي هي مولجة بدرسه واتخاذ أي قرار في شأنه. ولفت الى "أننا لا نتطلع الى التشهير بأي صرح جامعي من خلال رفعنا هذه التقارير التي سيضعها الخبراء عن واقع الجامعات مهما كان وضعها، بل هدفنا في أن تحاول الجهات المسؤولة في لبنان اصلاح وضع الجامعات لتكون على المستوى المطلوب".

ويرى مقل ان قطاع التعليم العالي يفرض على الجامعات التركيز على نظام الجودة لأسباب عدة، أهمها تفعيل جودة التعليم العالي في الصروح الجامعية الذي يصب في مصلحة الطالب، فضلا عن ان هذه المعادلة تضمن لأرباب العمل والمجتمع عموما فرصة اعداد جيل جامعي قادر على مواكبة حاجات سوق العمل ومتطلباته. ورأى ايضا ان ضمان الجودة هو صمام الأمان لاستقلالية الجامعات وضمن ادارتها الذاتية ضمن أطر ناجحة ومدروسة. وبالنسبة اليه شكل ضمان الجودة سببا رئيسيا لتقدم الجامعات وتطورها.

وردا على سؤال عن أسباب التركيز على ضمان الجودة يقول مقل، إن "اقتصاد المعرفة وضع التعليم العالي في أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية". ورأى أن عصر التكنولوجيا والتطور السريع الذي يغزو قريبتنا الكونية أجبر قطاع التعليم العالي على مواكبة الحداثة والعمل الدؤوب لتطوير برامجه وتحديثه والسعي الى الابتكار والتقدم في البحث العلمي". وقال: "من المتوقع أن يصل المشروع الى تحديد نظام ضمان الجودة يحترم التنوع في الجامعات اللبنانية واستقلاليتها ويحافظ على مصالح التعليم العالي من جهة ومصصلحة الطالب من جهة أخرى وينسجم مع المعايير الدولية".

من جهته، أكد رئيس قسم العلاقات الدولية في الوكالة الوطنية لضمان الجودة في التعليم العالي في اسبانيا رفايل لافوري في حديث الى "النهار" ان الوكالة توفر الدعم التقني لمشروع تامبوس الذي ينطلق بخطوات مدروسة للغاية. وبالنسبة اليه ان دور الشركاء الاوروبيين

ومن بينهم الوكالة التي يعمل فيها يكمن في تنظيم ورش تدريب الخبراء على وضع التقارير التقييمية للجامعات. واعتبر أنه لا يمكن تبني أي معايير عالمية، لأنها تحتاج إلى التأقلم مع خصوصية البلد، أي الحاجة إلى "البينة" المعايير في لبنان مثلاً، لتتناسب مع وضع التعليم العالي فيه، وهذا ما يجب أن تتم دراسته في العمق. واعتبر في المقابل أن الاجتماع الأول الذي جمع شركاء المشروع في أواخر كانون الثاني الماضي شكل فرصة للتعرف على الأطر القانونية للترخيص لأي جامعة في لبنان وصولاً إلى تحديد علاقتها بالمديرية العامة للتعليم العالي ودور اللجان الرسمية المولجة التعامل مع المؤسسات الجامعية. ورأى أن هذا الاجتماع شكل فرصة لممثلي وزارة التعليم العالي لشرح رؤية الوزارة لواقع ضمان الجودة والاعتماد عموماً. كما حصرها وفقاً له الشرح بإسهاب عما تم تحقيقه في الموضوعين مع الجهات المعنية على المستوى الدولي. وهذا كله يقول الخبير الإسباني قد أعطى الشركاء الأجنبي فكرة شاملة عن نظم عمل الجامعات اللبنانية ورؤية الجهات الرسمية المتخصصة لبعض المواضيع الخاصة بالتعليم العالي.

في ظل ذلك، هل ستكون السياسة في المرصاد أمام تقدم التعليم العالي في لبنان والمانع الأكبر من دخوله معترك ضمان الجودة؟

جميع الحقوق محفوظة - © جريدة النهار 2012